حالة المعابر في قطاع غزة
2019/12/1 - 2019/12/31

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر ديسمبر) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث واصلت فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". وتسمح السلطات المحتلة في المقابل، وفي نطاق ضيق جداً، بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. ويمر هؤلاء بعملية طويلة ومعقدة من أجل الحصول على الموافقة بالمرور، كما يخضعون لإجراءات أمنية مشددة أثناء مرورهم عبر المعبر.

وقد عرقلت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وأرجعت سلطات الاحتلال رفض سفر المرضى لذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]، وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كما استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 10% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر ديسمبر سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 791 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 2.199 طلبات تصريح للعلاج، أي ما نسبته (35.9%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 242 طلباً لأسباب أمنية (11%)، ولم ترد على 255 طلباً (11.5%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 245 طلباً (11.1%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 6 مرضى تغيير مرافقيهم (0.2%)، وتأخر سفر 43 مريضاً (1.9%) بذرائع مختلفة.

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

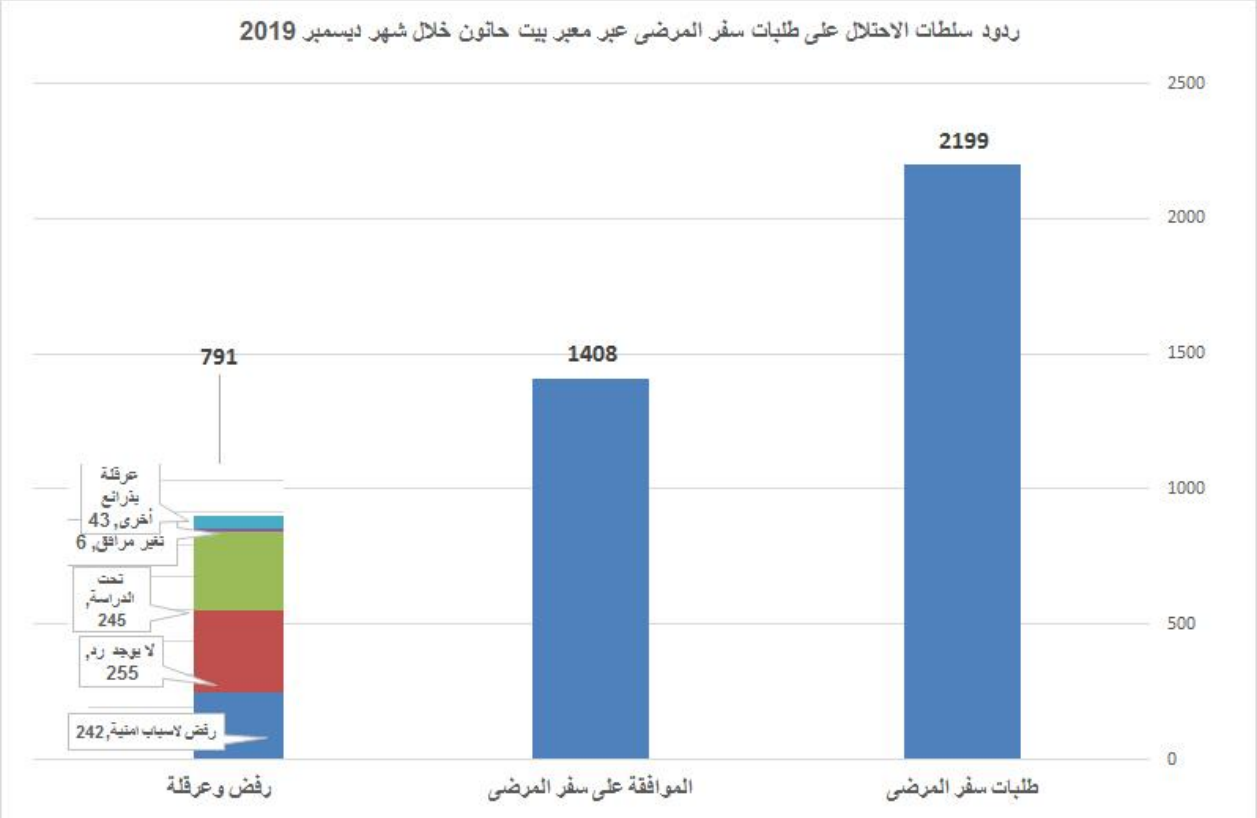

- **عرقلة سفر 8.585 مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال عام 2019:** عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال عام 2019 ســفر آلاف المرضـــى من قطاع غزة، الحاصـــلين على تحويلات طبية للعلاج في المســتشـــفيات الإســرائيلية أو في مســتشـفيات الضـفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وقد تعددت أشـكال العرقلة بين رفض المريض أمنياً، أو بدون إبداء أســباب، عدم الرد على طلب المريض بدعوى أنه تحت الدراســة، الطلب من المريض تغيير المرافق، الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، الطلب من المريض تقديم طلب جديد، طلب المريض لإجراء مقابلة أمنية، اعتبار طلب المريض غير مناسب، واعتبار حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاســـرائيلي. وفيما يلي البيانات الكاملة للرود الاســـرائيلية على المرضـــى المحولين للعلاج في الخارج خلال عام 2019:

ردود السلطات الإسرائيلية على طلبات المرضى عبر معبر بيت حانون خلال عام **2019** (2019/1/1 وحتى 2019/12/31)

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
موافقة	1611	1181	1291	1396	1341	1444	1634	1124	1176	1021	1128	1408	15755
رفض لأسباب أمنية	191	118	74	120	177	257	196	219	219	159	190	242	2162
لا يوجد رد	14	14	20	25	200	48	88	95	144	212	326	255	1441
تحت الدراسة	417	259	533	514	410	238	271	192	309	229	191	245	3808
تغيير مرافق	6	2	3	3	6	22	13	13	11	11	8	6	104
منع بذرائع مختلفة	161	62	81	103	72	118	93	89	57	129	62	43	1070
المجموع الطلبات المقدمة	2400	1636	2002	2161	2206	2127	2295	1732	1916	1761	1905	2199	24340

*مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني"- مجمع الرؤيا – الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيد عبد الشافي
ص . ب 1328 تليفون 2825893 / 2824776 08 فاكس 2835288
Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi
PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org

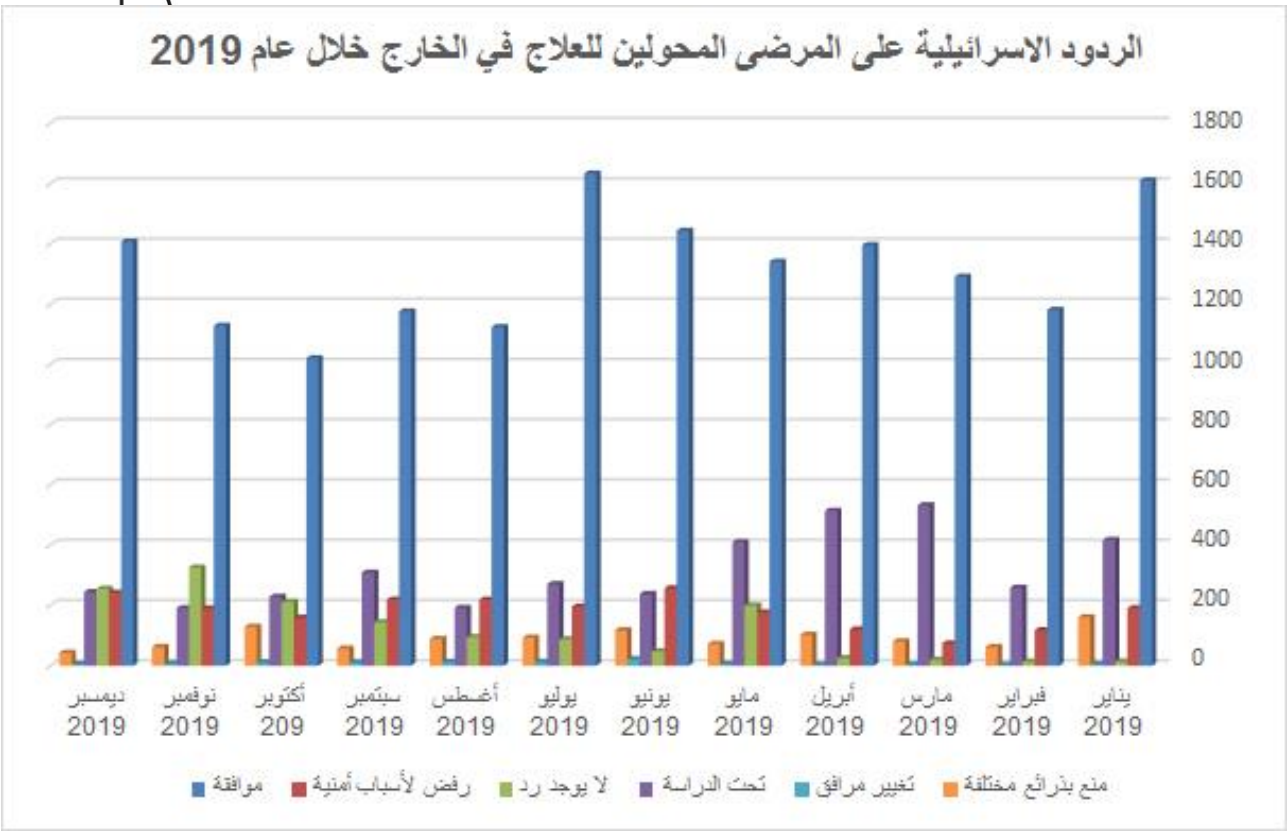

وتشير الاحصاءات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عرقلت خلال عام (2019/1/1 وحتى 2019/12/31) سفر 8.585 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 24.340 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (35.2%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 2.162 مريضاً لأسباب أمنية (8.8%)، ولم ترد على 1.441 طلب (5.9%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 3.808 مريضاً (15.6%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 104 مريضى تغيير مرافقيهم (0.4%)، وتأخر سفر 1.070 مريضاً (4.3%) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر ديسمبر لـــ 22.691 مواطناً بمغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 20.881 مواطن. وخلال نفس الفترة سمحت لـــ 1.313 أجنبياً بالوصول إلى قطاع غزة، وفي المقابل غادر القطاع 1.202 أجنبي. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص الممنوح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر لـ 57 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين ، من بينهم 10 أطفال، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر ديسمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 9.279 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر ديسمبر لمدة 9 أيام، أي ما يعادل (29%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر ديسمبر بتصدير 481 شاحنة، منها 401 شاحنة إلى الضفة الغربية، و46 شاحنة إلى إسرائيل، و35 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر ديسمبر 10.6% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

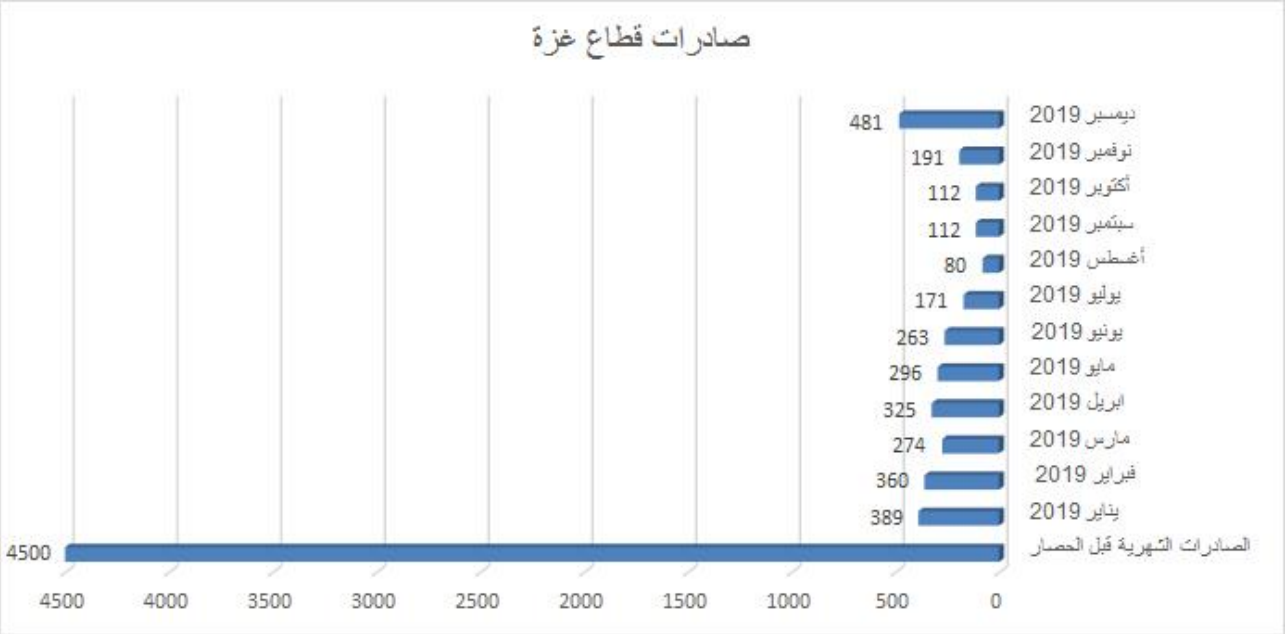

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، وقد أغلق المعبر لمدة 17 يوماً بسبب العطلات الوطنية والاسبوعية، فيما عمل بالاتجاهين (قدوم ومغادرة) لمدة 14 يوماً.

وتمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5.307 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 3.469 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 1.066 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون من سكان قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "